المبحث السادس

فى آلية النظم والتأليف عند النحاة

فى آلية النظم والتأليف عند النحاة (*)

تقديم:

تهدف هذه الدراسة إلى التأصيل وإلى تقريب مفاهيمى ومقاربة فى آلية النظم والتأليف فى اللغة العربية، استلّينا حقائقها مما طرحه علماؤنا القدامى وذكره النحاة الذين عكفوا على استقراء هذه اللغة وكشفوا قوانينها وحمولتها الدلالية فى إطار الإبلاغ أو علاقة المتكلم بالمخاطب وضمن السياق الاجتماعى ومقتضى الحال فتركوا لنا فى خضم هذا حقائق علمية مهمة وآراء متوارثة جديرة بالبحث فى شتى جداولها المعرفية وامتداداتها التى يعوزها النظر والسبر والتنقيب الرصين لتحدد طبيعة الإضافات وما قد يرام بالوصف: أنه تجديد وابتكار لغوى، وهو فى الواقع يربض بعنفوان فى رحم هذا الإسهام البحثى اللسانى الذى جادت به عقول أسلافنا – بنية ودلالة – وهذه المقاربة المتواضعة تريد إلى جانب ما سلف تلمس البنى الأكثر إذعانًا إلى المعيارية وهى [النحوية والصرفية] التى تكشف المستوى القار الثابت وآلية علاقتها بالبنى الدلالية التى تتميز بالتحول وتتسم بالتحرك والزئبقية المرتبطة بالاستعمال والسياق الاجتماعى ومقتضى الحال.

فالدراسة كشف لأصول توجيهية فى هذا المجال أسهمت مبكرًا فى تطويق المعنى وهدت بأسلوب أو بآخر أو نبهت ودلت إلى تأسيس معرفة مستقلة لاحقًا تولّت التخصص فى أمر المعنى أو الدلالة أو السيميولوجية كما يراها الغربيون، وهذه الأضواء المستلّة من آلية التحليل اللغوى للكلام عند العرب وسمات التأليف

بين عناصره والتعليق فى نظمه ودلالات علامات الإعراب فيه وما تضفى إليه فكرة العامل – قلت – هذه كلها تعزز هذا الإسهام وتبرز خاصيات التدقيق والتحديد البحثية فى الدرس اللغوى عند العرب، وتوضح المستوى الرفيع الذى بلغه نظرهم آنئذ وحققه نضجهم، وألمح إليه تدفق معرفيتهم تعدت إفادته فيه البحث اللغوى العربى إلى البحث اللسانى البشرى بعامة فارتقت بمحصلاتها العلمية المدققة المبهرة إلى مقام التقدير والتثمين فأثارت وحفزت ووجهت إلى فتح مغالق كثيرة ومكامن بحثية قيمة ومكنت العقول الجادة من التحكم فى امتدادات علمية لسانية باهرة؛ فأضافت من وحى طرحها ما أضافت، وأسست من النظريات ما أسست، وهذا أمر طبيعى؛ لأنه ديدن التراكم العلمى بين العقول وإيقاع التواصل بين الحضارات ذات الخاصيات اللغوية النظمية المتميزة.

لقد ركزنا الدراسة فى زاوية من هذا المنظور ووددنا من خلالها أن نطوّق قدر المستطاع آليات نظم العربية وأدوات التأليف فيها وكيف تساوق ذلك وارتبط بالمعنى وارتأينا الخوض فيه على أساس عناصر:

أ- تأليف الكلام.

ب - التعليق جوهر النظم.

ج - الإعراب.

د – العامل.

لم نقصد بالإعراب المفهوم الضيق الذى يقابل "البناء" والذى يعرف بالأثر الظاهر أو المقدر الذى تجلبه العوامل فى آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع، وهو كما قال الأشمونى (ت٩٠٠هـ): « ما جيء به لبيان مقتضى العامل(..) وعرفوه بأنه تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليه لفظًا أو تقديرًا..»[1]، وإنما أردنا ذلك المدلول الواسع الذى يشمل تخريج الأساليب العربية بما تحويه من أدوات لها وظائف مختلفة ومتنوعة على القواعد النحوية، أو قل ما يتصل ببيان

موضع المفردات من الجملة ومواضع الجمل بعضها من بعض وما قد يساعد على ذلك ويكون بمثابة الوسائل أو الأدوات أو العلامات الدالة.

وإنما قصدنا بالإعراب تحديد نوع الكلمة ووظيفتها أو جميع الكلمات والمركبات فى الجملة كأن نبين ما فى الجملة من عناصر دالة على الحدث أو الفاعلية أو مبتدأ أو خبر أو مفعولية وحالية.. وغيرها، ثم بيان العلامة الدالة على وظيفة الكلمة. إن المراد من التحليل فى هذا هو تصوير مختلف الأبواب التى يتكلم بواسطتها الفكر وإدراك العلاقات بين عناصر الجملة للوصول إلى المعنى، وذلك لأن المعانى المعجمية للمفردات لا تؤدى إلى فهم جملة من الجمل بمفردها ما لم تأخذ بعين الاعتبار معطيات عديدة تسهم فى التمكين من المعنى المراد كالقرائن المعنوية مثل قرينة الإسناد والتخصيص والتعدية وفيها الغائية والمعية والظرفية وغيرها.[٢]

وقد أردنا فى هذا تسليط الضوء على بعض المفاهيم لتقريب آلية الانتظام اللغـوى عند القدامى؛ لأنها ترقى إلى أهمية الطرح الذى تدور فى فلكه مسائل كثيرة من الخلفيات اللسانية المعاصرة مقابلة لما كانت عليه علاقة النحو بعلم المعانى لدى عناية العلماء والدارسين اللغويين العرب. وهكذا هدفنا إلى تقريب آلية التأليف والنظم: تأليف الكلام عند النحاة العرب القدامى وإبراز فكرة التعليق التى تعد جوهر النظم ومتابعة ظاهرة الإعراب ورصد سماتها والولوج فى نظرية العامل التى نعدها أقرب ما تكون إلى آلية ذات غاية تعليمية.

أ - تأليف الكلام:

عكف النحويون العرب كغيرهم من الباحثين على دراسة الكلام وتحليله وعرضوا لعناصره فتحدثوا عن الكلمة وعدّوها الوحدة الصغرى ذات الدلالة التى يتكون منها الكلام وقسموها إلى: اسم وفعل وحرف. قال سيبويه (ت ١٨٠ هـ) الكلم: "اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل"[٣] وذكر ابن جنى (ت ٣٩٢ هـ) أن الكلم جمع كلمة وهو تفسير ثلاثة أشياء مخصوصة عند سيبويه وهى: الاسم والفعل والحرف.[٤]

وعرفوا الكلام بأنه "كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه وهو الذى يسميه النحويون الجمل، نحو زيد أخوك، وقام محمد، وضرب سعيد، وفى الدار أبوك وصه، ومه، ورويد، وحاء، وعاء فى الأصوات (...) فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام" [٥] وبعبارة أخرى عرفوه بأنه ما اجتمع فيه أمران: اللفظ والإفادة أو ما تضمن كلمتين أو أكثر بإسناد أصلى مقصود لذاته وأن أقل ما يتألف منه: اسمان: حمزة ذكى، أو فعل واسم: كبر عبد الرحيم وأكرمت سمية، وهدفنا هنا إبراز العناصر التى يمكن أن تفيد معنى يحسن السكوت عليه بناء على العلاقة التى يمكن أن تقوم بين عنصرى الاسمين السالفين أو بين عنصرى الفعل والاسم المذكورين من خلال العلاقة الإسنادية [٦] التى تربط بينهما فى إطار العلاقة بين المتكلم والمخاطب ضمن سياق ما وهذه العلاقة الإسنادية هى محور الكلام.

ولعل هذا يشير إلى المركبات التى لا تعد كلامًا مثل المركب الذى لا يصح من فعلين أو من حرفين أو من فعل وحرف أو من حرف واسم؛ وذلك لأن علاقة الإسناد لا تتحقق فيها.[٧]

وصور تأليف الكلام لدى بعض النحاة ست: "اسمان، فعل اسم، فعل واسمان، فعل وثلاثة أسماء، فعل وأربعة أسماء، جملة القسم وجوابه أو الشرط وجوابه".[٨] ولدى البعض الآخر أكثر من ذلك: "كأن يتألف أكثر مما سلف فأبقى سابعة وهى تألفه من اسم وجملة كزيد قام أبوه، وثامنة وهى من صور الأقل وهى تألفه من حرف و اسم نحو: ألا ماء، لأن (لا) التى للتمنى لا خبر لها، لا لفظًا، ولا تقديرًا"[٩] غير أن الذى سبق من تأليف صور الكلام ينحصر فى حدود أنواع الفعل من حيث اللزوم والتعدى إلى مفعولين أو ثلاثة، والمبتدأ والخبر ولم يتناول المكملات باستثناء المفعول به، فعدت الصور داخلة فيها هو أقل صور التأليف، يمكن أن تمتد الجملة أو الجمل مع ذلك إلى مكملات تجعلها أكثر طولاً كأن يكون الكلام ثلاثة أسماء مثل: العرب قوم كرماء أو يتكون من فعلين وأربعة أسماء [١٠]:

يكاد العرب يتجاوزون خلافاتهم، وإن رأى بعضهم امتداده إلى أكثر من ذلك بالإضافة فإنه ثقيل يمجّه الاستعمال العربى.

ولكن هل يمكن أن ينحصر الكلام فى النماذج أو الصور التى ترصّ فيها الكلمات رصًّا إثر بعضها فى النطق نحو قول بعضهم: "مفتاح باب حجرة نائب مدير مصنع نسيج غزل حرير دودة القز ضائع" [١١] إن الواقع غير ذلك وإنما المعنى يكمن فى مدى تعليق الكلمات بعضها ببعض من ناحية معانيها لا من خلال ذواتها ومن خلال مناسبتها للاستعمال المتناغم مع أساليب اللغة العربية ومطابقتها لصحتها فى التركيب وفصاحتها فى الإبانة،وهو ما نحاول إيضاحه فى العنصر التالى:

ب - التعليق جوهر النظم:

لا يقود حصر النماذج السالفة إلى إنتاج كلام مفيد برصها إثر بعضها البعض فى النطق إلا إذا كان صحيحًا فى النحو وفصيحًا فى المعنى مطابقًا لمقتضى الحال أو متسقًا مع مناسبة القول[١٢]، لذا لابد أن تتعلق المعانى فى الكلمات بعضها ببعض وتكون بعضها بسبب من بعض وبأن يكون التعليق بين معانى هذه الكلمات وليس بين الكلمات فى ذواتها – كما سلف- و قد قال عبد القاهر الجرجانى فى التعليق وهو يتحدث عن الفصاحة: « الفصاحة لا تكون فى أفراد الكلمات وأنها إنما تكون فيما إذا ضم بعضها إلى بعض (...) وأن التعلق يكون فيما بين معانيها لا فيما بين أنفسها، ألا ترى أنا لو جهدنا كل الجهد أن نتصور تعلقًا فيما بين لفظين لا معنى تحتها لم نتصور؟ ومن أجل ذلك انقسمت الكلم قسمين: مؤتلف وهو الاسم مع الاسم، وغير مؤتلف وهو ما عدا ذلك كالفعل مع الفعل والحرف مع الحرف"[١٣] ويمكن أن يكون هذا أدى ببعض النحاة إلى القول: "إن من عرف مسمى زيد وعرف مسمى قائم وسمع "زَيْدٌ قَائمٌ" بإعرابه المخصوص، فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام».[١٤]

ويوضح عبد القاهر مسألة التأليف والنظم قائلاً: «واعلم أن مثل واضع الكلام

مثل من يأخذ قطعًا من الذهب أو الفضة فيذيب بعضها فى بعض حتى تصير قطعة واحدة وذلك أنك إذا قلت: ضرب زيد عمرًا يوم الجمعة ضربًا شديدًا تأديبًا له (...) وثبت أن المفهوم من مجموع الكلم معنى واحد لا عدة معانٍ وهو إثباتك زيدًا فاعلاً ضربًا لعمرو فى وقت كذا وعلى صفة كذا ولغرض كذا ولهذا المعنى نقول: إنه كلام واحد.» [١٥]

إن التعليق لدى عبد القاهر هو جوهر النظم، يبدو ذلك فى قوله:

«معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض وجعل بعضها بسبب بعض والكلام ثلاث: اسم وفعل وحرف» ثم بين طرق التعليق بينها مشيرًا إلى كونه: «لا يعدو ثلاثة أقسام: تعلق اسم باسم وتعلق اسم بفعل وتعلق حرف بهما.» [١٦] وهذا ما جعل التعليق عنده بعيدًا عما ذهب إليه بعض المحدثين مثل قرائن التعليق المعنوية التى ذكرها تمام حسان وهى: قرائن الإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية التى لا تعرف فى الكلام إلا بعد إدراك المعانى المعجمية أولاً؛ لأنه يتعذر معرفة العلاقة الإسنادية بين (الجارُ) و(طَيِّبٌ) فى الجملة: "الجَارُ طيّبٌ" سوى بمعرفة الدلالة المعجمية لعنصرى الإسناد: الجار- طيب. [١٧] ثم ذكر عبد القاهر الجرجانى أحد عشر جانبًا لتعلق اسم باسم بأن يكون خبرًا عنه أو حالاً منه أو تابعًا له أو توكيدًا أو عطف بيان أو بدلاً أو عطفًا بحرف أو مضافًا لثانٍ أو الأقل عاملاً فى الثانى عمل الفعل أو الثانى فى حكم الفاعل له أو المفعول وذلك فى اسم الفاعل مثل: زيدٌ ضاربٌ أبوه عمرًا. [١٨]

أما تعلق الاسم بالفعل فالمراد به أن يكون فاعلاً له أو مفعولاً يكون مصدرًا قد انتصب به كقولك: أنجز حمزةُ بحثًا؛ فى المفعول به وأنجز بحثه إنجازًا؛ فى المفعول المطلق المنتصب بالفعل، ويأتى ظرفًا مفعولاً فيه للزمان وللمكان: صليت يوم الجمعة ووقفت خلف الإمام. ومفعولاً معه نحو: سرت والشاطئ. ومفعولاً لأجله كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ ٱبْتِغَآءَ مَرْضَاتِ ٱللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [١٩] أو

يكون منزلاً من الفعل منزلة المفعول كخبر كان وأخواتها والحال والتمييز وكالاسم الذى ينصب على الاستثناء."[٢٠]

ويأتى تعلق الحرف بهما على ثلاثة أنواع كالأول التوسط بين الفعل والاسم كتعدى الأفعال بحروف الجر نحو: مررت بعبد الرحيم أو الواو بمعنى (مع) كقوله عز وجل: ﴿فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ﴾[٢١] فالواو أعانت الفعل على عمل النصب. قال سيبويه: "هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم؛ لأنه مفعول معه ومفعول به (...) وذلك قولك: مَا صَنَعْتَ وَأَبَاكَ، ولو تركتَ الناقةَ وفصيلَها لرَضَعها. إنما أردت: ما صنعت مع أبيك؟ ولو تركت الناقة مع فصيلها.. فالفصيل مفعول معه والأب كذلك" ثم قال: "والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل فى الاسم ما قبلها"[٢٢]. ولقد نسب الأثر الطارئ فى أواخر الكلمات إلى العوامل سواء أكانت أسماء أم أفعالاً ويظهر هذا فى قوله: " إنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فى العامل وليس شيء أحدث فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب."[٢٣]

والواقع أن العوامل لديهم اعتبارية، إن قصدت فللتجوز، لذا نجد ابن جنى (ت ٢٩٢هـ) على الرغم من أنه خصص فصلاً للعلة على سمت النظر العقلى والتجرد الفلسفى يقول: "وإنما قال النحويون: عامل لفظى وعامل معنوى ليروك أن بعض العمل يأتى مسببًا عن لفظ يصحبه كَمَرَرْتَ، وَلَيْتَ عَمْرًا قائمٌ. وبعضه يأتى عاريًا من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم. هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول". ثم يقول: " أما فى الحقيقة ومحصول الحديث فالعامل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره وإنما قالوا: لفظى ومعنوى لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح.[٢٤]

وتختلف الواو التى للمعية عن حرف الجر الذى يعمل بنفسه، ويأتى من هذا حكم (إلا) فى الاستثناء، قال الأشمونى: "ناصب المستثنى هو إلا، لا ما قبلها بواسطتها (...) لأنها حرف مختص بالأسماء غير منزل منها منزلة الجزء وما كان كذلك فهو عامل فيجب فى إلا أن تكون عاملة ما لم تتوسط بين عامل مفرغ ومعموله فتلغى وجوبًا إن كان التفريغ محققًا نحو ما قام إلا زيدُ و جوازًا إن كان مقدرًا نحو: ما قام أحدُ إلا زيد؛ فإنه فى تقدير: ما قام إلا زيدٌ لأن (أحدٌ) مبدل منه، والبدل منه فى حكم الطرح". [٢٥]

الثانى: تعلق الحرف بما يتعلق به العطف وهو أن يدخل الثانى فى عمل العامل الأول كقولك: جاءنى حمزةُ وعبدُ الرحيم، ومررت بعبدِ الرحيم وعلى، ورأيتُ حمزةَ وعبدَ الرحيم، وأكرمت سميةَ.

الثالث: تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفى والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه وذلك أنه فى مثل: "لاَ رَجُلَ فِى الدَارِ" و(لا) ليست لنفى الجنس، وإنما المعنى لنفى الكينونة فى الدار عن الجنس. ومن ثمة فإننا عندما نستفهم: هل خرج زيد؟ لا نستفهم عن الخروج بمعناه المطلق ولكننا نستفهم عن الخروج من (زيد) أو واقعًا من (زيد) [٢٦].

ويمكن القول نفسه فى الجملة الشرطية التالية:

(إنْ يتّحدِ العربُ يُحْسَبْ لهم ألفُ حسابٍ)

فنحن هنا لم نجعل الاتحاد فى عمومه شرطًا وإنما الاتحاد من العرب، ولم يجعل الحسبان على الإطلاق أيضًا جزاء للاتحاد لكنّه الحسبان الواقع من غيرهم.

والمحصّل مما ذكرناه لعبد القاهر الجرجانى: أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وبأنه لا بد من مسند ومسند إليه وينسحب هذا على كل حرف يدخل على جملة كما رأينا فى (إنّ وأخواتها)، ومثل (كأنّ) المشبهة التى تقتضى مشبهًا ومشبهًا به نحو:

كأَنَّ زيدٌ الأسدَ. ومثل (لو- لولا) هما يقتضيان جملتين تكون الثانية فى كلتيهما جوابًا للأولى. ولا يكون الكلام فى الأصل من حرف وفعل ولا من حرف واسم إلا فى النداء كقولك: يا عبدَ الله! وقد حقق فيه القدامى بدءًا من سيبويه عن الخليل وعدوه كلامًا بتقدير فعل مضمر هو (أعنى[٢٧]-وأريد - وأدعو) وعدّوا حرف النداء: "يا" دليلاً على هذا الفعل المقدر وعلى قيام معناه فى النفس. ونحن نرى أنه فى الواقع لا يتوفر على مسند ومسند إليه وبالتالى ليس جملة فهو مركب ندائى غايته فى الاستعمال تنبيه السامع لأمر ما. وهذا التقدير المستل من بنية المعنى المضمر ينقله من الأسلوب الإنشائى إلى الأسلوب الخبرى، وشتان ما بين هذا الأسلوب الأخير والغرض من توظيف المركب على أصله الإنشائى قبل هذا التقدير.

بيد أن الأمر لا ينتهى عند قصد المتكلم فى هذه العلاقات وإرادتها - وهى تمثل صلب المسألة- وإنما لا بد أن يلتزم المتكلم مع ذلك الإطار المتعارف عليه فى واقع الاستعمال اللغوى بضوابط استعمالية شائعة الاعتماد لا تنافر القواعد ولا تعارض صحتها ولا تخالف الأساليب أو تضاد فصاحة معانيها وذلك كالترتيب بين عناصر الكلام التى ترسمها قوانين اللغة مثل التقديم والتأخير والتعريف والتنكير، والمطابقة وعدمها، والحذف والذكر، واستعمال الروابط من أدوات وضمائر.. وأن يضطلع مع هذا بتتبع ما يعين المتلقى على إدراك هذه العلاقات وفهمها بوضوح باعتبارها قرائن لفظية كالتنغيم وعلامات الإعراب وذلك حسب نظام اللغة وقوانينها.

إن آليات النظم تشمل البحث فى تقسيم الكلمات إلى الاسمية والفعلية والحرفية وأنواع كل قسم ووظيفته فى المعنى وأجزاء الجملة وترتيبه وأثر كل جزء منها فى الآخر من ناحية كونه مذكرًا أو مؤنثًا أو مفردًا أو مثنى أو جمعًا وتتوخى النظر فى ربط الأجزاء فى الجملة وتقسيم العبارة إلى جمل وترتيبها وتبعيتها الوظيفية وأضرب الوصل والفصل وسماه القدامى: النظم وهو الذى أطلق عليه الغربيون فى العصر

الحديث [Syntax].، وهو مبنى على ثلاثة علوم: النظم التعليمى، والنظم التاريخى والنظم المقارن[٢٨].

الأول: يدرس قواعد النظم فى اللغة من ناحية تنسيقها وترتيبها بهدف تعلمها وتعليمها والحذو حذوها فى المحادثة والكتابة وهو المدرج ضمنه بعض أبواب علم النحو وعلم المعانى فى اللغة العربية.

الثانى: النظم التاريخى الذى يتولى تتبع قواعد التنظيم فى لغة معينة ويقوم بتحليلها تحليلاً تاريخيًا.

الثالث: النظم المقارن الذى يدرس قواعد التنظيم دراسة تحليلية تاريخية مقارنة سواء بين عناصر لغة معينة أم بين كلمات لغات من أصل واحد.

وهكذا فالنظم يقوم على قواعد تتوزع بين الضوابط التعليمية أو التاريخية أو المقارنة.

والقدامى عنوا بدراسة الأسلوب الذى ربطوه بالسياق من خبرى وطلبى وإنشائى بخاصة حين ربطوه ببحث تصنيفهم للجملة التى بنوا أضربها على ثلاث منطلقات: الأول: المنطلق الوظيفى العام وأدرجوا فيه أن الكلام خبر وإنشاء وطلب. الثانى: ما تبدأ به الجملة من مفردات فإن صدرت بفعل فهى فعلية وإن صدرت باسم اسمية وإن بدأت بظرف فهى ظرفية وإن صدرت بشرط كانت شرطية؛ قال أبو على الفارسى: «وأما الجملة التى تكون خبرًا فعلى أربعة أضرب: الأول: أن تكون مركبة من فعل وفاعل، والثانى: أن تكون مركبة من ابتداء وخبر، والثالث: أن تكون شرطًا وجزاء، والرابع: أن تكون ظرفًا ».[٢٩]

فأنواع الجملة عند أبى على الفارسى (ت ٣٧٧هـ) وعبد القاهر الجرجاني(ت ٤٧١ هـ) والزمخشرى (ت٥٣٨هـ) أربعة.أما ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ) فرآها ثلاثة أصناف[٣٠]: فعلية واسمية وظرفية. حذف الشرطية؛ لأن الشرط قرين

الأفعال ولصيقها وعلى هذا الأساس عدّ هذا الصنف من قبيل الجملة الفعلية، لكنه استبقى الجملة الشرطية واشترط لها الاعتماد على النفى أو على الاستفهام نحو: ما عندى مال، أفى الدار ضيف ؟ على أساس أن النفى والاستفهام يرقيان بالظرف والجار والمجرور إلى سياق الفعل أو إلى مقامه؛ فهما بهذا التعليل والاعتماد كما لو أنهما ينوبان عن الفعل؛ فإن كان الأمر كما ذهب إليه فى تفسيره: فلِمَ لا ندرج الجملة الظرفية ضمن صنف الجملة الفعلية ؟ وهذا يحيلنا إلى رأى عبد القاهر الجرجانى الذى استدرك التصنيف وحصره فى أن الجملة فى الحقيقة ضربان: فعلية واسمية.[٣١] وبهذا يتأكد الترجيح فى رأى عبد القاهر الجرجانى.

والواقع أن آلية التأسيس فى التصنيف وجهها عبد القاهر الجرجانى فى إطار تحديد أنواع الجملة إلى ربط البنى اللغوية الثابتة بالسياق أى بالبنى المتحركة وهى الحمولة الدلالية التى تحتويها اللغة فى الاستعمال بحسب المقامات المختلفة، ونريد التنصيص عليها كما ذكرها، فقد وجه إلى معرفة: «الفرق بين الإثبات إذا كان بالاسم وبينه إذا كان بالفعل هو فرق لطيف تمس الحاجة فى علم البلاغة إليه، وبيانه أن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يقتضى تجدده شيئا بعد شيء. وأما الفعل فموضوعه على أن يقتضى تجدد المعنى المثبت به شيئًا بعد شيء فإذا قلت: زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلا له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئًا فشيئًا بل يكون المعنى فيه كالمعنى فى قولك: زيد طويل وعمرو قصير. فكما لا يقصد ههنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث بل توجبهما وتثبتهما فقط وتقضى بوجودهما على الإطلاق كذلك لا تتعرض فى قولك: زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد. وأما الفعل فإنه يقصد فيه إلى ذلك فإذا قلت: زيد ها هو ذا ينطلق، فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءًا فجزءًا وجعلته يزاوله ويزجيه» يواصل توضيحه فيستشهد لاتصاف المسند بالمسند إليه فى هذا بـ:

لا يألف الدرهم المضروب صرتنا ** لكـن يمـر علينـا وهـو منطـلق

قائلاً: «هذا هو الحسن اللائق بالمعنى ولو قلته بالفعل: لكن يمر عليها وهو ينطلق: لم يحسن». ثم قال فى عدم صلاح وقوع أحدهما موقع الآخر: «انظر إلى قوله تعالى: ﴿ وَكَلْبُهُم بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾[٣٢] فإن أحدًا لا يشك فى امتناع الفعل ههنا، وإن قولنا: كلبهم يبسط ذراعيه: لايؤدى الغرض وليس ذلك إلا لأن الفعل يقتضى مزاولة وتجدد الصفة فى الوقت ويقتضى الاسم ثبوت الصفة وحصولها من غير أن يكون هناك مزاولة وتزجية فعل ومعنى يحدث شيئًا فشيئًا»[٣٣].

وقد تعرض أبو حيان الأندلسى (ت٧٥٤هـ) إلى السبر المضمونى الكامن فى التأليف بين البنية الثابتة فى التركيب والبنية الدلالية فى مسألة ثبات اتصاف المسند بالمسند إليه بأن يكون المسند اسمًا وتجدد اتصافه بالنسبة للمسند إليه وذلك حين يكون المسند فعلاً، وعلى هذا فالجملتان: [عمّ الخير، الخير عمّ] كلاهما جملة فعلية على الأساس السالف، وتقديم المسند إليه فى الثانية لا يغير من فعليتها فى هذا المنظور، وإنما قدم لغرض بلاغى هو التوكيد بسبب الالتباس الحاصل فى ذهن المخاطب الذى فهمه المتكلم فلجأ إلى أسلوب جديد بالتركيز على عنصر اللبس من خلال التقديم تحقيقًا لغرض الإفهام والتبليغ على سبيل التوكيد. أما ثبات اتصاف المسند بالمسند إليه فواضح.ويمكن أن نقف على تكريس هذه الآلية فى تصنيف الجملة من خلال قوله عند تحليله قوله تعالى: ﴿ خَتَمَ اللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ وَعَلَىٰ سَمْعِهِمْ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾[٣٤] قال: وكانت هذه الجملة ابتدائية ليشمل الكلام الإسنادين إسناد الجملة الفعلية وإسناد الجملة الابتدائية فيكون ذلك آكد؛ لأن الفعلية تدل على التجدد والحدوث والاسمية على الثبوت» ثم قال: «وكان تقديم الفعلية أولى؛ لأن فيها أن ذلك قد وقع وفرغ منه »[٣٥].

وهذا تمثل وإدراك مدقق لآلية التأليف فى التحليل اللغوى لآلية النظم فى الكلام من القدامى يبرز صلة المبنى الظاهر بالمبنى الدلالى الكامن وراء الأداء اللغوى يكشف سلطة النحو وقواعديته التنظيرية فى إخراج اللفظ من مخزونه المعجمى إلى

أدائه فى خضم المعنى والدلالة وهى سلطة تتسم أو قل تحظى بأولوية ارتكازية فى صياغة آلية النظم قبل تأثير البلاغة إن لم نقل بتساوقهما وتفاعلهما. وينبه هذا الإدراك إلى وعى الغرض من استعمال اللغة بوصفها وظيفة للتفكير والاتصال تعبر عن المعلومات والشعور والأمر والنهى فى البنية الصوتية اللغوية قصد إيصالها إلى الآخرين، يؤدى فقدانها فى الكلام إلى تحوله مجرد أصوات تحسها الأسماع وهى خالية من أية دلالة. ومن ثمة تبدو وهذه الوظيفية متساوقة بسمة جمالية لا تلبث أن تتشكل وتتعزز وتترسخ مهاراتها وفنيات آلياتها فى البيان اللغوى وهو الملحوظ فى العربية بنزول القرآن الكريم فى قوله تعالى: ﴿ وَهَٰذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُّبِينٌ ﴾[٣٦] وقوله سبحانه: ﴿ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ ۝١٩٥ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ ﴾[٣٧] كدليل على بلوغ العربية آنئذ مرحلة متطورة إحكامًا وسبكًا وتوظيفًا لأنها من هذا المنطلق المشرف لها فى الوحى مبنية على أدق المعانى بمفرداتها وكمال بنيتها الوظيفية وبنيتها الجمالية التى تعبق فى فضاء رحب ثرى بالتشبيهات والاستعارات والكنايات. فهل يصح أن نتصور مستعملى اللغة العربية آنئذ خارج هذا المستوى والنضج والدقة التى أنزل بها الوحى مع فارق سمة الإعجاز فى القرآن الكريم وما هو عليه فى أداء العرب يومئذ؟ ولنا أن نتصور بعدئذ مستوى إدراك النحاة وتتالى وعى العلماء لهذا المستوى من التوظيف اللغوى وكيف وجه القرآن الفكر والعقل فى سياقه إلى مكامن لا تحصى فيه وإلى مرابض معرفية كثيرة.

إن البحث فى مجال الكلمة يستلزم النظر فى الألفاظ والبنية النحوية من ناحية تعلق تعلقها وهى خدمتها للمعانى وبأن المعانى هى التى تتحكم فى سياستها إذ الألفاظ خدم للمعانى. ولا ريب فى أنه إذا نسى مستعمل اللغة عند القول أنه إنما ليبين فإن لغته تفقد أهميتها فى التواصل والتبليغ وتفرّغ من غائية استعمالها الوظيفية، وهذا يطرح مسألة الانتقائية الوظيفية على مستويات الأصوات والصيغ والجمل والمركبات الاسمية أو الفعلية وغيرها. وهى آليات توظف فى تأدية المعنى المراد من مستعمل اللغة فى المقامات المختلفة بالدقة المنشودة التى تزيدها الأدوات البيانية

تدقيقًا فتؤازرها على الإيصال النافد السريع الأدق من طريق آلية الفكر وهى اللغة طبعًا بما تمتزج فيه من صور وخيالات يسبكها المستعمل فى قالب لغوى متناغم متماسك.[٣٨]

ويمكن القول - مما سلف - بأن عبد القاهر الجرجانى هو الذى قد اهتدى إلى ابتكار الآلية اللغوية والمفهومية التى ساعدته على اكتشاف الدلالة وصور انكشافها فى الكلام بدقة لم يسبق إليها أويتجاوزه فيها لاحق تدقيقًا وتحديدًا فى إطار توزيع أجزاء الكلام وترتيب عناصر الجملة فى نسق ملتحم مرتصف متفاعل بسياق الخطاب ليطرح إمكانية أن تكون آلية اللغة قائمة على توفير أدواتى لفظى[٣٩] يربط عناصر الكلم بعضه ببعضه عند الإبلاغ، وهى آلية تضمر هذه العلاقات والروابط المتحركة فى تنوعها ونمطيتها؛ لأنها تعتمد التغير الحاصل على الحروف الإعرابية أو ما يسمى حديثا [فونيم الحركة الإعرابية] وبهذا يصبح الإعراب نائبًا عن القرائن الكاشفة لطبيعة العلاقات التى تربط االكلمات أو عناصر الكلم وهى متعلقة بالأحداث فى الواقع [٤٠] وهذا يحيلنا إلى أن الدلالة ليست فى الألفاظ ولا فى التركيب وإنما فى آليات الترابط والتعلق الذى يجمع أجزاء الكلام المتناسق الذى ليس بالإمكان تصوره إلا فى القلعة المرجعية للنحو.

ج - الإعراب:

اهتم النحاة بالعلامات الإعرابية اهتمامًا فائقًا حتى سموا النحو علم الإعراب وهو فى الحقيقة جزء مهم من النحو لكن ليس هو النحو كله. وقد سموا النحو علم الإعراب؛ لأنهم رأوا هذه العلامات تساعد على فهم العلاقات والفصل بين المعانى النحوية كالفاعلية والمفعولية والإضافة فجعلوا الإعراب منطلقًا للدرس النحوى وانحصر جهدهم أو كاد فى هذا المجال ولعل هذا ما يلتمس من اللحون الواردة فى الروايات المنسوبة لأبى الأسود الدؤلى (ت٦٩ هـ) [٤١] أو هؤلاء القوم القادمين إلى زياد بن أبيه [٤٢] أو فيما روى عن عمر بن الخطاب والتى اختصت كلها بضبط أواخر الكلمات وهو الإعراب، ولم تختص ببنية الكلمة أو بتصريفها أو

بوضعها فى البنية أو بوضعها بالنسبة للأجزاء الأخرى من الجملة أو وضعها من حيث تعريفها أو تنكيرها، فترتب على ذلك أن صار (الإعراب) محور الدراسات النحوية[٤٣]. وهو وإن كان يمثل جزءًا مهمًا من النحو إلا أنه ليس هو النحو كله كما أسلفنا. وقد نص بعض النحاة أن الكلمات خارج التركيب لا توصف ببناء ولا بإعراب؛ لأنها لا تستحق هذا الحكم إلا وهى فى تركيب، فيكون وجودها وفق ما تعورف عليه موجبًا للإعراب[٤٤] ويقصد النحاة بموجب الإعراب "المعانى" التى تتعاقب على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والإضافة وهى معان نحوية لا معجمية.

ويوضح الزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ) فى هذا الإطار أن المبتدأ والخبر " هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التى هى كان وإن وظن وأخواتها (...) لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقها أن ينعت بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يُستحق إلا بعد العقد والتركيب" [٤٥] يدل هذا التبيين على أنه إذا نقد الترابط بين عنصرى التركيب " العلم / نافع، وجردا من العوامل لا للإسناد صارا عنصرين منفصلين كلاً على حدة بغير معنى نحوى، وهذا يقود إلى عدم ظهور علامة إعرابية بآخر كل عنصر منهما وذلك لأن العلامة الإعرابية علامة للمعنى وللباب النحوى وهو مما لا يتحقق فى حال انفصالهما. وقد قال عبد القاهر الجرجانى (ت ٤٧١ هـ) فى هذا السياق: "ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معانى الكلم المفردة التى تكلمه بها، فلا تقول: "خرجَ زيدُ": لتعلمه (معنى خرج)، فى اللغة ومعنى (زيد)، كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟. ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، ولا الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلامًا، وكنت لو قلت: "خرج" ولم تأت باسم ولا قدرت فيه ضمير الشىء، أو قلت: زيد: ولم تأت بفعل ولا اسم آخر ولم تضمره فى نفسك... كان ذلك وصوتا تصوّته سواء، فاعرفه". [٤٦]

د - العامل:

أقرّ بعض النحاة أن يكون التركيب مع العامل و بأنه لا استغناء على العامل النحوى فى فهم النص اللغوى وبينوا أن فى وجود التركيب وجود حكمى البناء والإعراب فلا بناء ولا إعراب للكلمات خارج التركيب ومن هنا كان الكلام المفيد بين المتكلم والمخاطب فى إطار السياق هو موجب الإعراب، وهم قد قصدوا بموجب الإعراب تلك المعانى النحوية التى تتوارد على الاسم الواحد فى نسق الجملة التامة أو الكلام المفيد كالفاعلية والمفعولية والإضافة التى هى معانٍ نحوية لا معجمية [٤٧] تتحقق ضمن عملية الإسناد [٤٨] وهو ما يمكن فهمه مما ذهب إليه الزمخشرى (ت ٥٣٨ هـ) من أن المبتدأ والخبر اسمان "مجردان للإسناد والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التى هى كان وأن وحسبت وأخواتها (...) وإنما اشترط فى التجريد أن يكون من أجل الإسناد لأنهما لو جردا لا للإسناد لكانا فى حكم الأصوات التى حقها أن ينعت بها غير معربة؛ لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد والتركيب وكونهما مجردين للإسناد هو رافعهما؛ لأنه معنى قد تناولهما معًا تناولاً واحدًا من حيث إن الإسناد لا يأتى بدون طرفين مسند ومسند إليه". [٤٩]

إن فى اشتراط النحاة القدامى التركيب إلى العامل دليلًا على أن العامل عندهم محور العلاقات بين الكلمات وبأنه مولد الحركة بين عناصر الكلام ينجر عن تغييره تغيير عن حركات أواخر الكلمات أو فى اللواصق فى حالات أخرى مثل التثنية والجمع والأسماء الخمسة [٥٠] لكنهم لاحظوا أن العلاقة بين العامل (كاسم أو فعل أو حرف) وما يقتضيه من حركات إعرابية (رفع وجر ونصب) ليس مطردًا، وهو ما أورده الصبان [٥١] فى حاشيته حين علق على مقتضى العامل ومعنى الإعراب: " مقتضى العامل أى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما فى الحرف" ثم قال: "والإعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر" إلى أن قال: "لكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى

المقتضى والإعراب والعامل" ثم قال: "و ليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو: لم يضربْ زيدٌ ". (٥٢)

وإذا كان النحاة قد عدوا التغيير الذى يلحق أواخر الكلمات دالًّا على المعانى النحوية التى تعتور الأسماء والأفعال المضارعة فإنهم أدركوا الارتباط بين العامل والمقتضى للإعراب وتغيير أواخر الكلمات (حركة الحرف الذى تلحقه الحركة الإعرابية) بأنه ليس مطردًا كما ذكرنا آنفًا.

ونحن إن تأملنا الجمل التالية:

أ- البحر هادئٌ.

ب- إن البحرَ هادئٌ.

ج- كان البحرُ هادئاً

د- ظننت البحرَ هادئاً

نلاحظ:

١- اختلاف العلامات الإعرابية لاختلاف العوامل فى كل جملة كما تصوره النحاة فى نواسخ المبتدأ والخبر.

٢- العلاقة بين كلمتى (البحر) و(هادئ) علاقة ثابتة أساسها الإسناد.

٣- فإن كان الاختلاف ملاحظًا بينها فإنه يكمن فى جهات الإسناد و يتضح ذلك كما يلى:

- فى جملة (أ) الإسناد مطلق
- فى جملة (ب) الإسناد مؤكد
- فى جملة (ج) الإسناد مقيد بزمن ماض باعتبار (كان) عنصرًا لغويًّا دالًّا على الزمن و ذلك عند خلوه من الدلالة على الحدث.
- فى جملة (د) الإسناد مشكوك فيه (٥٣).

ولعله بمقدورنا أن نفهم أن العامل هو المؤثر فى تغيير العلاقات بين الكلمات وهو الذى يضيف الجديد إلى هذه العلاقات ويؤثر فى تشكيل المعانى النحوية.وقد ذكر الوراق (ت ٣٨١ هـ) أن الإعراب "لإفادة المعنى وهو زيادة على الاسم" [٥٤]، ويظهر تأثير العامل فى تغيير العلاقات بين أجزاء الحملة التامة المفيدة فى قول الرضى: "إن العامل فى الاسم ما يحصل بوساطته فى ذلك الاسم المعنى المقتضى للإعراب وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضاف إليه العمدة أو الفضلة " [٥٥] وربما هذا هو الذى جعل النحاة يعدون الفعل أصلاً فى العمل ثم حملت عليه الأسماء [٥٦] والحروف العاملة وذلك لشبهها بالفعل أو لأنها تتضمن معناه أو لاختصاصها. وقد يكونوا رأوا علاقات أسماء كثيرة ترجع فى أصلها إلى الفعل لاقتضاء أمور عديدة: كفاعل يقوم به، أو مفعول يقوم عليه، ومكان وزمان يتم فيهما، أو قد يقتضى ما يظهر أو يبين درجة الحدث ونوعه أو سببه، وعلى هذا ذهبوا إلى: أن الفعل يعمل فى الفاعل والمفعول به والظرف والمفعول المطلق بأنواعه والمفعول لأجله، و فى الحال، أما الجار والمجرور فمتعلق بالفعل أو بما يشبه الفعل، أو بما يفهم معنى الفعل أو شبهه، ثم إن العامل فى المتبوع عندهم هو العامل فى التابع نحو: مررت بزيدٍ وعمرو، ورأيتُ زيدًا وعمرًا سواء كان التابع معطوفًا أم نعتًا أم توكيدًا.أما البدل فبنية تكرار العامل.[٥٧]

ويتعلق بالمشتقات ما يتعلق بالفعل لشبهها به فى الدلالة على الحدث ولأنه يحل محلها وينسحب هذا على المصدر فى عمله عمل فعله نحو: الطالب المجد منجز بحثه. فاسم الفاعل (منجز) يعمل عمل الفعل المشتق منه وهو مزيد الثلاثى (أنجز)، ومثله المصدر فى عمل فعله مثل:ضربًا اللصَّ، أى أضرب اللصَّ.[٥٨]

وهكذا فعلامات الإعراب تشير إلى هذه المعانى النحوية التى ربطوها بالعامل مباشرة وعلى هذا الفهم صار العامل محورًا للعلاقات فى اقتضائه الفاعلية والمفعولية والإضافة، ومن ثمة قالوا فى تعريف الإعراب الذى عدوه من العلوم الجليلة التى خص بها العرب: " من العلوم الجليلة التى خصت بها العرب: الإعراب الذى هو

الفارق بين المعانى المتكافئة فى اللفظ به يعرف الخبر الذى هو أصل الكلام و لولاه ما ميز فاعل من مفعول ولا مضاف من منعوت ولا تعجب من استفهام". [٥٩]

أو كما عرفه ابن مالك (ت٦٧٢هـ): « ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وهو فى الاسم أصل لوجوب قبوله بصيغة واحدة معانٍ مختلفة والفعل والحرف ليسا كذلك فبنيا إلا المضارع فإنه شابه الاسم بجواز شبه ما وجب له فأعرب ما لم تتصل به نون توكيد أو إناث » ثم شرحه فقال: «وهو عند المحققين من النحويين عبارة عن المجعول آخر الكلمة مبينًا المعنى الحادث فيها بالتركيب من حركة أو سكون أو ما يقوم مقامهما ». [٦٠]

وعلى الرغم من أن بعضهم قد عاب على النحويين ربط المعانى النحوية بالعلامات الإعرابية كما صرح بذلك قطرب المستنير (ت ٢٠٦ هـ): "لم يعرب الكلام للدالة على المعانى والفرق بين بعضها وبعض..." [٦١].

وقد ربط غيره من النحاة بين المعانى النحوية والعلامات الإعرابية وذلك بعد اختصارها فى ثلاثة وجوه أو ثلاثة معانٍ للإعراب: "فجعل من الرفع والنصب والجر كلًّا دالًّا على معنى: الرفع علم الفاعلية وملحقاتها (المبتدأ والخبر وخبر إن وأخواتها ولا النافية للجنس واسم كان واسم [ما] و[لا] المشبهتين بليس.

والنصب دليل على المفعولية الموزعة على خمسة أضرب: المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له وملحقاته: (الحال والتمييز والمستثنى المنصوب والخبر فى باب كان والاسم فى باب إن والمنصوب بلا لنفى الجنس، وخبر ما ولا المشبهتين بليس).

والجر علم الإضافة. أما التوابع فهى فى رفعها و نصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات". [٦٢]

بيد أن النحاة فرقوا فى هذا السياق بين أوجه الإعراب وعلامات الإعراب، فقد قصدوا بأوجه الإعراب الحالات الإعرابية أو المواقع التى تقع فيها الكلمات وذلك

كأن تكون الكلمة فى موقع الفاعلية أو المفعولية أو المضاف إليه. فالمواقع أو الحالات الإعرابية ذات طابع ذهنى اعتبارى. أما العلامة الإعرابية فأمر لفظى.

ومن خلال هذا هل يمكن أن يكون تحديد المعنى موقوفًا على العلامات الإعرابية؟ إن الواقع فيما يبدو غير ذلك إذ لا بد مع العلامة الإعرابية من قرائن أخرى تتضافر وتتعاضد لبيان ذلك المعنى والإرشاد إلى العلاقات التى تحكم الكلمات فى تركيب ما.[٦٣] وتلك القرائن موزعة ما بين المعنوية واللفظية فالتخصيص قرينة معنوية كبرى تتفرع عنها مثلًا قرائن معنوية أخص مثل التعدية للمفعول به، والغائية للمفعول لأجله والمضارع، والمعية للمفعول معه، والمضارع بعد الواو، والظرفية للمفعول فيه والتحديد والتوكيد للمفعول المطلق والملابسة للحال والتفسير للتمييز.

أمّا القرائن اللفظية فى السياق فمتمثلة فى الصيغة والربط، والأداة، والرتبة، والمطابقة والمعنى الذى لا يتوقف إبرازه وإجلاؤه على المستوى الوظيفى (الصوتى والصرفى والنحوى) أو على المستوى المعجمى وحدهما لأنهما بذلك يمداننا بـ"معنى المقال" لا غير، وبالتالى فهو فارغ من محتواه الاجتماعى والتاريخى ومعزول عما يحيط بالنص من ملابسات الحال ومقتضياته.[٦٤]

المحصلة:

بنى العلماء العرب آلية التأليف فى كلامهم بالتأسيس على:

أ – مراعاة المعنى.

ب- النظر فى مدى صحة استقامة الشكل وعلاقته بالدلالة.

ت- مراعاة الضغوط التى تمارس على عناصر الكلم بالتركيب.

ث- الرجوع إلى الأصول المقدرة [فى البنية المعنوية العميقة]

- تمثل آراء النحاة القدامى فى ميدان المنهج والتأليف على مستويات: الصوت والصرف والنحو [فى التقديم والحذف والزيادة وضغوط التعلق والتأليف]

واللهجات العربية وخصائصها من أكثر الإسهامات البحثية عمقًا وإدراكًا لأنظمة اللغة وآلياتها.

- أسس العلماء بأن لا يحلل الكلام فى اللغة إلا بعد فهم المعنى أولاً؛ لأن الإعراب عندهم: [فرع المعنى] أى أنه وسيلة من وسائل المعنى؛ فهو جزء من كل وهذا الكل إنما هو النحو المحور الأساس فى اللغة، آلية لمعرفة المعانى فى التركيب وركيزة لإدراك أبوابها وتحديد قوانين ارتباطها بغيرها من العناصر فى نطاق الجملة وكيفية ائتلافها مع غيرها فى نطاق النص وفى إطار مراعاة السياق.

- اهتم النحاة فى ثنايا بحث النظم - فى مرحلة- بالتركيز على تبرير الحركة الإعرابية أكثر من عنايتهم بالمعنى فالإعراب يشير عندهم إلى معانٍ ربطوها بالعامل؛ لذا صار العامل عندهم محور العلاقات فى اقتضائه الفاعلية والمفعولية والإضافة وهو أمارة على المعنى وإحدى خاصيات اللغة العربية، ولسنا من المتحمسين للانتقادات المجحفة المركزة عليها؛ لأنه يعوزها النظر الرصين ونعتقد بأن فكرة العامل تنظير ذو غاية تعليمية وتعزز واقعًا لغويًّا لا سبيل إلى إنكاره.

- إن إسهامات الدرس اللغوى العربى بعامة والتفاتاته النظمية بخاصة قد أبهرت العلماء الغربيين حين اطلعوا على نظام الأصوات والتراكيب فى العربية مما تركه الخليل وسيبويه والفارابى وابن سيناء وابن جنى والجرجانى بخاصة.

- اهتم النحاة فى بحث التركيب والمعنى بمسألة الترتيب بين عناصر الكلم وبتعلقها بعضها ببعض وبالزيادة والحذف وبما فى الأصوات والمقاطع من التنغيم الذى عرف عند الغربيين: وهو لا يكون فى الجملة إلا لمعنى intonation .

- التفت النحاة فى آليات التأليف بالكلام إلى ضرورة مراعاة علاقة المتكلم بالسياق الاجتماعى والمقام ومقتضى الحال والمكان ومستوى الإدراك.

- تعتمد مستويات اللغة [الصوتية والصرفية والنحوية] فى التعلق والتأليف

على بعضها البعض، إذ يعتمد النحو فى فهم المعنى على الصرف ويعتمد الصرف بدوره فى دلالة الصيغة على الدراية بعلم الأصوات.فثمة علاقة عضوية بين الكلمات والمبانى فى الصرف بالنظر إلى التجرد مثلًا والزيادة وفكرة الغائب والمخاطب ومعنى الاسمية المقابلة لمعنى الفعلية..وغيرها ومجالها الصرف.أما النحو ففى نظامه معانى كالذى يتسم به الإسناد من نفى واستفهام وشرط وتوكيد وطلب ودعاء.. وغيرها.

- لقد بين النحاة القدامى الحاجة المعرفية التى استدعاها زمانهم وأثروا فى توجيه الباحثين اللاحقين إلى مزيد من التدقيق والتحديد وإلى إضافات مفيدة مولدة عن إبداعهم ومشتقة من نظرهم.

الهوامش

(*) نشرت هذه الدراسة بمجلة اللسانيات واللغة العربية، مجلة محكمة يصدرها مخبر اللسانيات واللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية – جامعة عنابة –الجزائر:العدد الثالث،جوان ٢٠٠٧م، ص٥٤.

١ - شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج١، ص ٤٧، ٤٨، قال الأشمونى: " بيان مقتضى العامل أى مطلوبه فالعامل كجاء ورأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والإضافة العامة لما فى الحرف والإعراب الذى يبين هذا المقتضى الرفع والنصب والجر" ثم قال: "ولكن هذا التعريف يقتضى اطراد وجود الثلاثة أعنى المقتضى والإعراب والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أغلبى فقط لعدم تحقق المقتضى فى نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا القيد حركة البناء والنقل والإتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه وسكون الوقف والإدغام والتخفيف ثم إن فسر العامل بما فسره ابن الحاجب: وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للإعراب لزم الدور كما قاله اسم لأخذ الإعراب فى تعريف العامل وأخذ العامل فى تعريف الإعراب.

٢ - انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، دار الثقافة، الدار البيضاء، ص ٩٤، وما بعدها.

٣ - الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت ط١، ج١، ص ١٢.

٤ - الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، المكتبة العلمية (د.ت)، ج١، ص ٢٥.، انظر ابن الحاجب، كتاب الأمالي النحوية، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة، وانظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى، ج١، ص ٢٢، ٢٣ قطر، ١٩٨٦ م، ص ٢٠١، ٢٠٢.

٥ - م ن، ج١، ص ١٧.

٦ - " الإسناد نسبة فلا يقوم إلا بشيئين: مسند و مسند إليه لا بأكثر وهما إما كلمتان أو ما فى حكمهما فى قبول إسناده أو الإسناد إليه فلذلك اقتصر على كلمتين" أهـ. حاشية الصبيان على شرح الأشمونى، ج١، ص ٢٤.

و عرفه د. مهدى المخزومى:" الإسناد عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه" ومثل له بإسناد الهبوب إلى النسيم: هب النسيم: فى النحو العربى، نقد وتوجيه، دار الرائد العربى، بيروت، ط٢، ١٩٨٦ م، ص ٣١.

٧ - انظر حاشية الصبان على شرح الأشمونى،ج١، ص ٢٣، ٢٤. وكذا د.محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية - دراسة لغوية نحوية - منشأة المعارف، الإسكندرية ١٩٨٨، ص ١١، عن حاشية يس على التصريح ١: ٢٢.

٨ - م ن، ص ١٢.

٩ - م ن، ص ١٢.

١٠ - الفعلان: يكاد - يتجاوز. الأسماء: العرب، واو الجماعة المتصل بالفعل - الخلاف، والضمير المضاف إليه.

١١ - انظر، د. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص ١٢.

١٢- انظر، د.مهدى المخزومى، فى النحو العربى - نقد وتوجيه - دار الرائد العربى، بيروت، ط٢، ١٩٨٦ م، ص ٢٢٦.

١٣- دلائل الإعجاز، (وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه)، السيد محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م، ص ٣٥٩، ص، ق، ر، انظر د. محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص ١٣.

١٤- ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١ هـ)، التوضيح، مطبعة الراجحى، ١٣١٢ هـ، ج١، ص ٢٢.

١٥- دلائل الإعجاز، ص ٣١٦، ٣١٧.

١٦- م ن، ص: ق، ر.

١٧- انظر د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها على القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٣ م، ص ٨٣، ٨٤.

١٨ - انظر، دلائل الإعجاز، مقدمة المؤلف: ص،ق،ر

١٩ - النساء: ١٤

٢٠ - انظر م ن، ق، ر.

٢١ - يونس: من الآية ٧١

٢٢ - الكتاب، ج١، ص ٢٩٧.

قال السيرافى (ت ٣٦٨ هـ): " مذهب سيبويه أن ما بعد الواو منصوب بالفعل؛ لأنها بمعنى مع، وهى الواو يتقاربان فإنهما جميعًا يفيدان الانضمام فأقاموا الواو مقام مع لأنها أخف فى اللفظ، و جعلوا الإعراب الذى كان فى مع فى الاسم الذى بعد الواو لأنها حرف كما فعلوا فى المستثنى بإلا فأظهروا الإعراب فيما بعدها." ثم أضاف بأن الزجاج خالف هذا فقال: "إن النصب فى هذا الباب بإضمار فعل، كأنه قال: ما صنعت ولابست أباك. وزعم أن ذلك من أجل أنه لا يعمل الفعل فى المفعول و بينهما الواو." الكتاب، ج ١، ص ٢٩٧ هامش ٢.

٢٣ -الكتاب، ج١،ص ١٣.

٢٤- الخصائص،ج١،ص١٠٩، ص ١١٠، وانظر السعيد شنوقة، التعليل النحوى فى شرح ابن يعيش للمفصل (رسالة ماجستير مخطوط جامعة باجى مختار عنابة ١٩٩٤)، ص٤.

٢٥ - شرح الأشمونى، ج١، ص ١٤٣.

٢٦ - انظر عبد القاهر الجرجانى، دلائل الإعجاز، مقدمة المؤلف: ش.

٢٧ - انظر الكتاب، ج٢، ص ١٨٢، ١٨٣، وكذا السيرافى، الكتاب، ج٢، ص ١٨٢ هامش ١.

٢٨- انظر د. على عبد الواحد وافى، علم اللغة دار نهضة مصر، ط٩، القاهرة، ص ١٩٥.

٢٩- عبد القاهر الجرجانى، المقتصد فى شرح الإيضاح، ج ١، ٢٧٥.

٣٠ - انظر مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق حنا الفاخورى، دار الجيل، بيروت ط١، ١٩٩١،ج١ص٧.

٣١ - عبد القاهر الجرجانى المقتصد فى شرح الإيضاح، ج ١، ص ٢٧٧.

٣٢- الكهف:١٨.

دلائل الإعجاز، تصحيح الشيخ محمد عبده، وقف على تصحيح طبعه وعلق على حواشيه السيد محمد

٣٣-رشيد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨م، ص ١٣٣، ١٣٤.

٣٤- البقرة:٧.

٣٥- البحر المحيط فى التفسير طبعة جديدة بعناية محمد صدقى جميل، دار الفكر، بيروت١٩٩٢م، ج١ ص٨١.

٣٦- النحل: ١٠٣.

٣٧ - الشعراء: ١٩٥

٣٨- انظر د.محمد شحرور،الكتاب والقرآن قراءة معاصرة، سينا للنشر، دمشق ط ٢، ١٩٩٠ م.

٣٩- انظر د. عبد السلام المسدى العربية والإعراب، مركز النشر الجامعى، تونس، ٢٠٠٣م، ص٧٠

٤٠ -انظر م ن، ص ٧٢.

٤١ - ملخص هذه الروايات بحسب إجماع العلماء:

أ- أن الإمام على (رضى الله عنه) المؤسس الأول لعلم النحو المشتمل على فنى الإعراب والتصريف.

ب- ذكر ابن سلام الجمحى (ت ١٣١ هـ) أن أبا الأسود الدؤلى أول من أسس العربية وفتح بابها.

ج- وحسب ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) أن أبا الأسود الدؤلى أول من عمل كتابًا فى النحو.

د- وحسب المبرد (ت ٢٨٥ هـ) ذكر أن أبا الأسود الدؤلى قال "بأنه تلقاه عن على بن أبى طالب".

هـ- وحسب ابن الأنبارى (ت ٥٧٧ هـ) أن الإمام عليًّا وضع للناس ما يرجعون إليه و يعتمدون عليه (فى رقعة) ثم قال لأبى الأسود بعد أن ألقى له الرقعة: (أنح هذا النحو) وبذلك سمى:"علم النحو".

و – ويؤكد القفطى (ت ٦٤٦ هـ) بأنه رأى فى مصر بأيدى الوراقين جزءًا فيه من أبواب النحو يجمعون على أنها مقدمة لعلى بن أبى طالب التى أخذها منه أبو الأسود الدؤلى: انظر د. عصام نور الدين، نشأة النحو العربى، بحث منشور فى مجلة: دراسات عربية، العدد ٥، مارس ١٩٨٨، ص ٣٩ و ما بعدها.

٤٢ -انظر، د. أحمد مختارعمر، البحث اللغوى عند العرب، ط٤، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٢ وما بعدها.

٤٣- انظر د. أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى، ص ١٧، ١٨.

٤٤ - انظر شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد،ج١، ص ٢٩ هامش١ و د. محمد إبراهيم، عبادة، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف الإسكندرية، ١٩٨٨، ص٢١.

٤٥- المفصل فى علم العربية، دار الجيل، بيروت ط١، ٢٠٠٣، ص و ما بعدها.

٤٦- دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت،د.ت، ص ٣١٥ - ٣١٦

٤٧- انظر الرضى الاستراباذى، شرح الكافية، دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة العثمانية، ١٣١٠ هت، ١: ١٧.

٤٨- الإسناد عملية ذهنية تربط المسند بالمسند إليه: فالكلام التام المفيد يتركب من ثلاثة عناصر أساسية: المسند –المسند إليه- الإسناد فقولك: عاد المهاجر كلام تام، وجملة مفيدة، يصح السكوت عليها لأنها تعبر عن صورة كاملة تامة فى الذهن وهى تتألف من المسند وهو (عاد) والمسند إليه وهو (المهاجر). والإسناد وهو عملية إسناد العودة إلى المهاجر وقد رأى بعض الدارسين أن اللغات الهندوأوروبية قد اشتملت على اللفظ الدال على (الإسناد) كلفظ (أست) فى الفارسية، ولفظ (is) فى الانجليزية، ولفظ (est) فى الفرنسية، ولفظ (ist) فى الألمانية.أما فى اللغة العربية فرجح الدارسون لفظ (الكينونة) "يكون" وذلك فى الاستعمالات القديمة ثم ذكروا لفظ زال عن الاستعمال واستدلوا على وجوده قديما بالبيت العرى.

أنـت ـ تكـون ـ ماجـد نبـيل إذا تهـــب شمـــأل بلـــيل

ذاهبين إلى أن "تكون" فى البيت زائدة لكونها لم تجر جريان (كان) التى ترفع الاسم وتنصب الخبر. فعدوها على سبيل الترجيح فعل الكينونة الدال على الإسناد. ثم استغنت اللغة العربية عن فعل الكينونة واستعاضت عنه بالاستعمال الضمير (هو) الذى يطلق عليه البصريون (الأفضل) ويسميه الكوفيون (العماد) وذلك فى الجمل الاسمية التى يكون المسند إليه والمسند فيها معرفة نحو: الدين المعاملة دفعًا للبس النعتية فيعتمد الضمير لإزالة هذا اللبس: الدين (هو) المعاملة، فعد بذلك تنصيصا على لفظ الإسناد. جاء فى القرآن الكريم ﴿ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ ﴾ ﴿ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ﴾.

ثم بينوا أن أكثر الحالات الدالة على الإسناد ما ألحق المسند إليه و هو الحركة العصبية على حرف الإعراب فى لفظ (المهاجرُ) بالجملة (عاد المهاجر) وهذه الحركة دليل على أن الاسم مسند إليه، انظر د.مهدى المخزومى، فى النحو العربى نقد وتوجيه، دار الرائد العربى، بيروت، ط٢، ١٩٨٦ م، ص ٣١، وما بعدها.

٤٩ - ابـن يعيش (ت ٦٤٣ هـ)، شرح المفصل، مكتبة المتنبى، القاهرة، (د.ت)، ج ١، ص ٨٣.

٥٠ - انظر د.محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص ٢٢.

٥١- هو محمد بن على الصبان من علماء الأزهر له حاشية على (السلم) فى المنطق وله أرجوزة فى العروض مع شرحها، وله حاشية على شرح الأشمونى (توفى فى حدود ٩٠٠ هـ) على الألفية فى النحو وغيرها. توفى الصبان سنة ١٢٠٧ هـ. انظر، محمد فريد وجدى، دائرة المعارف الإسلامية، دار المعرفة بيروت،ط ٣، ج٥، ص ٤٣٩ (صبا).

والأشمونى هو على بن محمد الأشمونى الشافعى مؤلف الشرح المشهور على ألفية ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ) فى النحو. وهو من الكتب المقررة قراءتها بالأزهر، م ن، ج١، ص ٣٨٢ مادة (اشم).

٥٢- حاشية الصبان على شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ج١، ص ٤٧-٤٨ انظر نظرية العامل: السعيد شنوقة، التعليل النحوى فى شرح ابن يعيش للمفصل (رسالة ماجستير مخطوط) جامعة عنابة، ١٩٩٤ م، ص ٥٩ وما بعدها.

٥٣- انظر د. محمد إبراهيم عبادة. الجملة العربية، ص٢٢-٢٣.

٥٤- أبو الحسن محمد عبد الله (المعروف بالوراق ت ٣٨١ هـ)، العلل فى النحو تحقيق مها مازن المبارك، دار الفكر المعاصر، بيروت – دار الفكر دمشق، ط١، ٢٠٠٠ م، ص ٣٦. وانظر د.محمد عيد، أصول النحو العربى فى نظر النحاة

ورأى ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث عالم الكتب القاهرة، ط٥، ١٩٩٧، ص ٢٠١.

٥٥- الرضى الاستراباذى، شرح الكافية ١ / ٢٥.

٥٦- انظر ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب، تحقيق سعيد الأفغانى، دار الفكر،ط٢، ١٩٧١ م، ص ٦١.

٥٧- انظر د.محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، ص ٢٤.

٥٨ - م ن، ص ٢٤.

٥٩- ابن فارس، الصاحبى فى فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمى، مؤسسته بدران، بيروت، ١٩٦٣ م، (باب ذكر ما اختصت به العرب)، ص ٤٢، و انظر الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق، د.مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦ م، ص ٦٩، الهامش ٠٤.

٦٠- ابن مالك، شرح التسهيل، تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ٢٠٠١، ج١، ص ٣٨.

٦١ - الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق د.مازن المبارك، ص ٧٠.

٦٢- الزمخشرى، المفصل فى علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل، بيروت، ط١، ٢٠٠٣ ص ٢٣-٢٤..

٦٣- انظر تمام حسان، اللغة العربية معناها و مبناها، دار الكتب العلمية القاهرة ط ٣، ١٩٩٨م، ص ٣٧-٣٨

٦٤- م ن، ص ١٨٩-وما بعدها.

مراجع البحث:

١- القرآن الكريم.

٢- أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها فى القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م.

٣- أحمد مختار عمر، البحث اللغوى عند العرب، عالم الكتب القاهرة، ط٤، ١٩٨٢م.

٤- ابن الأنبارى، الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق سعيد الأفغانى، دار الفكر بيروت، ط٢، ١٩٧١م.

٥- الأنصارى ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق حنا الفاخورى، دار الجيل، بيروت،ط١، ١٩٩١م.

٦- الأشمونى، شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، [د.ت].

٧- ابن جنى، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية، (د.ت).

٨- الجرجانى: عبد القاهر، دلائل الإعجاز، صحح أصله الشيخ محمد وعبده والشيخ محمد محمود التركزى الشنقيطى ووقف على تصحيح طبعه الشيخ محمد رشيد رضا، دار المعرفة، بيروت، ١٩٧٨م.

٩- الوراق (أبو الحسن محمد بن عبد الله)، العلل فى النحو، تحقيق مازن المبارك، دار الفكر المعاصر بيروت، دار الفكر دمشق، ط١، ٢٠٠٠م.

١٠- الزجاجى، الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط٥، ١٩٨٦م.

١١- الزمخشرى، المفصل فى علم العربية، دار الجيل، بيروت، ط١، ٢٠٠٣ م.
١٢- ابن الحاجب، كتاب الأمالى النحوية، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة،قطر، ط١، ١٩٨٦م.
١٣- أبو حيان الأندلسى، البحر المحيط فى التقسير، طبعة جديدة بعناية الشيخ محمد صدقى جميل، دار الفكر بيروت، ١٩٩٢م.
١٤- ابن يعيش، شرح المفصل، مكتبة المتنبى، القاهرة، (د.ت).
١٥- ابن مالك، شرح التسهيل- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد- تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١م.
١٦- محمد عيد، أصول النحو العربى، عالم الكتب، القاهرة، ط٥، ١٩٩٧م.
١٧- محمد فريد وجدى، دائرة معارف القرن العشرين، دار المعرفة، بيروت، ط٣ (د.ت).
١٨- محمد شحرور، الكتاب والقرآن- قراءة معاصرة -سينا للنشر، دمشق، ط٢، ١٩٩٠م.
١٩- محمد إبراهيم عبادة، الجملة العربية، دراسة لغوية نحوية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٨م.
٢٠- المخزومى مهدى، فى النحو العربى نقد وتوجيه، دار الرائد العربى، بيروت ط ٢، ١٩٨٦م.
٢١- ابن فارس، الصاحبى فى فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمى، مؤسسة بدران، بيروت ١٩٦٣م.
٢٢- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجيل بيروت، ط١، ١٩٨٦م.
٢٣- السعيد شنوقة التعليل النحوى فى شرح ابن يعيش للمفصل، (رسالة ماجستير مخطوط، جامعة عنابة)، ١٩٩٤م.

٢٤- عبد السلام المسدى العربية والإعراب، مركز النشر الجامعى، تونس، ٢٠٠٣م.
٢٥- على عبد الواحد وافى، علم اللغة، دار النهضة، مصر.
٢٦- عصام نور الدين، نشأة النحو العربى، مجلة دراسات عربية، عدد٥، مارس ١٩٨٨م.
٢٧- ابن عقيل، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر بيروت ط١٦، ١٩٧٤م.
٢٨- الرضى الاسترابادى، شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٣١٠هـ.
٢٩- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط٣، ١٩٩٨م.

المراجـــع

❁ القرآن الكريم.

❁ إبراهيم أنيس:

١ - من أسرار اللغة، الطبعة الفنية الحديثة، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.

❁إبراهيم مصطفى:

٢-إحياء النحو لجنة التأليف والترجمة القاهرة ١٩٥٩م.

❁ الأزهرى (خالد بن عبد الله):

٣ - موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق د. عبد الكريم مجاهد، مؤسسة الرسالة، ط١، بيروت، ١٩٩٦م.

❁أحمد أمين:

٤- فجر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط١٠.

٥- ضحى الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ط ٧، ١٩٦٤م.

❁أحمد مختار عمر:

٦-البحث اللغوى عند العرب، عالم الكتب القاهرة، ط٤، ١٩٨٢م.

❁أحمد بن المنير:

٧-الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال، هامش الكشاف.

❁أحمد محيى الدين العجوز:

٨-مناهج الشريعة الإسلامية، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٨٣م.

❁أحمد مومن:
٩-اللسانيات النشأة والتطور،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ٢٠٠٢م.
❁أحمد سليمان ياقوت:
١٠- ظاهرة الإعراب فى النحو العربى وتطبيقها على القرآن الكريم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ١٩٨٣م.
❁أحمد خليل عمايرة:
١١- فى نحو اللغة وتراكيبها، منهج وتطبيق عالم المعرفة جدة ١٩٨٤م.
❁أحمد أبو الفرج:
١٢- المعاجم اللغوية فى ضوء دراسات علم اللغة الحديث، دار النهضة العربية، ط ١، ١٩٦٦م.
الألوسى(شهاب الدين محمود بن عبد الله صلاح الدين محمود الخطيب ت ١٢٧٠هـ):
١٣- روح المعانى فى تفسير القرآن العظيم والسبع المثانى، دار إصدار التراث العربى، بيروت، (د.ت).
❁ الآمدى:(على بن أبى على بن محمد سيف الدين ت ٦٣١هـ):
١٤-كتاب المبين فى شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، حققه وقدم له وعلق عليه د. عبد الكريم الأعسم، دار المناهل، بيروت، ط ١، ١٩٨٧م.
❁إمام الحرمين (عبد الملك بن عبد الله الجوينى ت ٤٨٧هـ):
١٥- كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة فى أصول الإعتقاد، علق عليه وخرج آياته وأحاديثه، الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت،ط١، ١٩٩٥م.
❁الأندلسي(أبوحيان محمد بن يوسف ت ٧٥٤هـ):
١٦-البحر المحيط فى التفسير، طبعة جديدة بعناية الشيخ عرفات العشا حسونة، دار الفكر، بيروت ١٩٩٢م.
❁ ابن الأنبارى (أبو البركات ت ٥٧٧هـ):

١٧-الإنصاف فى مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧م.
١٨- الإغراب فى جدل الإعراب ولمع الأدلة فى أصول النحو، قدم لهما وعنى بتحقيقهما، سعيد الأفغانى، دار الفكر، ط٢، ١٩٧١م.
❁الأعسم عبد الأمير:
١٩- الفيلسوف الآمدى، دراسة وتحقيق، دار المناهل، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.
❁الأشعرى (أبو الحسن على بن إسماعيل ت٣٣٠هـ):
٢٠- مقالات الإسلاميين، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، طبعة خاصة بورثة المحقق (د.ت).
❁أشرف ماهر النواجى:
٢١- مصطلحات علم أصول النحو - دراسة وكشاف معجمى- دار غريب القاهرة، ٢٠٠١م.
❁بدران أبو العينين:
٢٢-أصول الفقه، دار المعارف، ١٩٦٩م.
❁ابن بدران:
٢٣-المدخل لابن بدران الدمشقى ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق عبد الله بن عبد الله المحسن التركى، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٤٠١هـ.
❁البهنساوى حسام:
٢٤-أهمية البط بين التفكير اللغوى عند العرب ونظريات البحث اللغوى الحديث، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ١٩٩٤م.
❁البصرى (أبو الحسن محمد بن على ت٤٣٦هـ):
٢٥- المعتمد، تحقيق خليل الميس، دار الفكر العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣هـ.
❁ البيضاوى (عبد الله بن عمر بن محمد بن على ت ٦٨٥ه):
٢٦- أنوار التنزيل وأسرار التأويل تحقيق عبد القادر عرفات العشا حسونة، دار

الفكر بيروت ١٩٩٦م. مكتبة التفسير وعلوم القرآن، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلى، عمان الأردن ١٩٩٩م.

❁ أبو بكر محمد بن الطيب (٤٠٣هـ):

٢٧- كتاب التمهيد، عنى بتصحيحه ونشره الأب رتشارد يوسف اليسوعى، المكتبة الشرقية بيروت ١٩٥٧م.

❁ البرقوقى عبد الرحمن:

٢٨- شرح ديوان المتنبى، راجعه وفهرسه د.يوسف الشيخ محمد البقاعى، دار الكتاب العربى، بيروت،ط١، ٢٠٠٤م.

❁البخارى (محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة ت ٢٥٦هـ):

٢٩- صحيح البخارى (الجزء الخاص بالتفسير) تحقيق د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

❁البغدادى (عبد القاهر بن طاهر بن محمد ت ٤٢٩هـ):

٣٠-حقق أصوله وفصله وضبط مشكله وعلق على حواشيه محمد محيى الدين عبد الحميد، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت،(د.ت).

❁ الجزائرى (محمد الخضر الحسين):

٣١- القياس فى اللغة فى اللغة العربية، المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر، ١٩٨٦م.

❁ جلال شمس الدين:

٣٢- التعليل اللغوى عند الكوفيين مع مقارنته بنظيره عند البصريين، دراسة ابستيمولو جية، الإسكندرية، ١٩٩٤م.

❁ابن جنى (أبو الفتح عثمان الموصلى ت ٣٣٩٢هـ):

٣٣- الخصائص، تحقيق محمد على النجار، المكتبة العلمية، (د.ت).

❁الجوهرى (محمد بن أبى بكر عبد القادر الرازى ت٧٢١هـ):

٣٤- مختار الصحاح، تحقيق محمود خاطر، طبعة جديدة، مكتبة لبنان، ناشرون، ١٩٩٥م.

❁الجرجانى (على بن محمد السيد الشريف ت ٨١٦هـ):

٣٥-التعريفات ضبطه وفهرسه محمد بن عبد الحكيم القاضى، دار الكتاب المصرى، القاهرة، دار الكتاب اللبنانى ن بيروت ط١، ١، ١٩٩١م، وكذا طبع دار الكتاب العربى ط١، ١٤٠٥هـ.

٣٦- حاشيية السيد الشريف على بن محمد على الكشاف للزمخشرى.، دار الفكر "١ ، ١٩٧٧م.

❁الجرجانى (عبد القاهر ت٤٧١هـ):

٣٧-دلائل الإعجاز، دار المعرفة، بيروت ١٩٧٨م.

❁ابن هشام الأنصارى (ت ٧٦١هـ):

٣٨- مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة المدنى، القاهرة.

❁الواحدى (على بن أحمد أبو الحسن ت٤٦٨هـ):

٣٩- الوجيز فى تفسير الكتاب العزيز، تحقيق صفوان عدنان داودى، دار القلم، الدار الشامية دمشق، بيروت،ط١، ١٤١٥هـ.

❁الوراق (محمد بن عبد الله ت ٣٨١هـ):

٤٠- العلل فى النحو، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر المعاصر دمشق، ط١، ٢٠٠م.

❁ الزبيدى (أبو بكرمحمد بن الحسن ت ٣٣٧هـ):

٤١- طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، ط٢، القاهرة.

❁الزجاجى (أبو القاسم)ت ٣٣٧هـ):

٤٢- الإيضاح فى علل النحو، تحقيق مازن المبارك، ط ٥، دار النفائس، ١٩٨٦م.

٤٣- كتاب حروف المعانى، تحقيق د. على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١٩٨٤،١م.

❁ زهدى جار الله:
٤٤- المعتزلة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ن بيروت ط٦، ١٩٩٠م.
❁ زكى نجيب محمود:
٤٥- المعقول واللامعقول، دار الشروق، بيروت، ط١٩٨٧،٤م القاهرة.
❁الزمخشرى (ت ٥٣٨هـ):
٤٦- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل فى عيون التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع،ط١، ١٩٧٧م.
٤٧- المفصل فى علم العربية، تحقيق سعيد محمود عقيل، دار الجيل بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.
٤٨- المفصل، تحقيق د. على ملجم دار كتبة الهلال بيروت، ط١، ١٩٩٣م.
٤٩- أساس البلاغة، دار المعرفة بيروت، (د.ت).
❁ ابن زنجلة (عبد الرحمن بن محمد):
٥٠- حجة القراءات، تحقيق سعيد الأفغانى، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٩٨٢م. مكتبة التفسير وعلوم القرآن، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلى، عمان الأردن، ١٩٩٩م.
❁ الزعبلاوى (صلاح الدين):
٥١- مسالك القول فى النقد اللغوى، الشركة المتحدة للنشر والتوزيع دمشق، ط١، ١٩٨٤م.
❁الزركشى (بدر الدين محمد بن عبد الله ت ٧٩٤هـ):
٥٢- البرهان فى علوم القرآن، دار الفكر للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٨٠م.
❁ الزرقانى (محمد عبد العظيم):
٥٣-مناهل العرفان فى علوم القرآن، تحقيق مكتبة البحوث والدراسات، دار الفكر بيروت، ط١، ١٩٩٦م
❁ابن الحاجب أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف ابن الحاجب ت٦٤٦هـ):

٥٤-الأمالى النحوية، تحقيق د. عدنان صالح مصطفى، دار الثقافة قطر، الدوحة، ط١، ١٩٨٦م.

❁ الحوفى (أحمد محمد):

٥٥-الزمخشرى، الهيئة المصرية العامة للكتاب (د.ت).

❁ ابن حزم (أبومحمد على بن أحمد ت ٤٥٦هـ):

٥٦- الفصل فى الملل والأهواء والنحل، تحقيق د. محمد إبراهيم نصر، د.عبد الرحمن عميرة، دارالجيل بيروت ط٢، ١٩٩٢م.

٥٧ - الإحكام فى أصول الأحكام، قدم له إحسان عباس، دار الآفاق الجديدة، بيروت ط٢، ١٩٨٣م.

❁ حكمى حافظ بن أحمد (ت ١٣٧٧هـ):

٥٨- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول، تحقيق عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط١، ١٩٩٠م.

❁الطبرى (أبو جعفر محمد بن جرير ت ٣١٠هـ):

٥٩ - جامع البيان فى تفسير القرآن، محمد شاكر، أحمد شاكر، دار المعارف مصر، (د.ت).

❁ يوسف كـرم:

٦٠- الطبيعة وما بعد الطبيعة، دار المعارف مصر، ١٩٦٦م.

❁اليمانى (ابن المرتضى ت ٨٤٠هـ):

٦١- إيثار الحق على الخلق فى رد الخلافات إلى المذهب الحق من أصول التوحيد، كتاب هوامشه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

❁ابن يعيش (موفق الدين يعيش بن على ت ٦٤٣هـ):

٦٢- شرح المفصل، مكتبة المتنبى، القاهرة، (د. ت).

❁ اللبدى (محمد سمير نجيب):

٦٣- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، مؤسسة الرسالة بيروت، قصر الكتاب، البليدة الجزائر، دار الثقافة الجزائر،(د.ت).

❁ الماتريدى (أبو منصور ت ٣٣٣هـ):

٦٤-كتاب التوحيد، د. فتح الله خفيف دار المشرق بيروت، بيروت، (د.ت).

❁ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله ت ٦٧٢هـ):

٦٥- شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق محمد عبد القادر عطا– طارق فتحى السيد، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

❁المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد ت ٢٨٥هـ تقريبا):

٦٦-الكامل فى اللغة والأدب، مؤسسة المعارف بيروت، (د.ت).

٦٧- المقتضب تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٢٨٦هـ.

❁المجاشعى (أبو الحسن على بن فضال ت ٤٧٩هـ):

٦٨ - شرح عيون الإعراب، حققه وعلق عليه د. عبد القاسم سليم، دار المعارف ١٩٨٨م.

❁المخزومى مهدى:

٦٩- فى النحو العربى نقد وتوجيه، دار الرائد العربى،بيروت،ط٣، ١٩٨٦م.

❁ مازن الوعر:

٦٩- قضايا أساسية فى علم اللسانيات الحديث (مدخل)، طلاس دار، ط١، ١٩٨٨م.

❁ مازن المبارك:

٧٠- النحو العربى، دار الفكر العربى ط٣، بيروت ١٩٧٤م.

❁ محمود كامل أحمد:

٧١- مفهوم العدل فى تفسير المعتزلة للقرآن الكريم، دار النهضة العربية، بيروت ١٩٨٣م.

❁ محمود السعران:
٧٢-علم اللغة، دار المعارف، مصر، ١٩٦٢م.
❁محمود محمد ربيع:
٧٣- أسرار التأويل الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٩٣م.
❁ محمد بن عبد العزيز يوسف:
٧٤- التعليقات الوافية على شرح البيات الثمانية – نحو الجمل – تحقيق ودراسة مختار بوعنانى، الفجر للكتابة وهران ن الجزائر ١٩٩٥م.
❁ محمد عيد:
٧٥- أصول النحو العربى فى نظر النحاة ورأى ابن مضاء القرطبى فى ضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب القاهرة، ط١٩٩٧،٦م.
❁ محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة:
٧٦- شرح الكافية، تحقيق محمد بن النبى عبد المجيد،ط١، ١٩٨٧م.
❁محمد فريد وجدى:
٧٧- دائرة معارف القرن العشرين، دار المعارف بيروت (د.ت).
❁محمد حسن عواد:
٧٨- تناوب حروف الجر فى لغة القرآن، دار الفرقان، عمان الأردن، ط١، ١٩٨٢م.
❁محمد إبراهيم عبادة:
٧٩- الجملة العربية – دراسة لغوية نحوية – منشأة المعارف، الإسكندرية.
❁محمد حسن عبد العزيز:
٨٠-مدخل إلى علم اللغة، كلية دار العوم، القاهرة (د.ت).
❁ مرعى (بن يوسف بن أبى بكر ت ١٠٣٣هـ):
٨١- رفع الشبهة والغرر عمن يحتج على فعل المعاصى بالقدر، تحقيق سعد محمد المغربى، دار حراء،مكة الكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.

❁ ابن المرتضى (أحمد بن يحيى ت ٨٤٠هـ):

٨٢- باب ذكر المعتزلة من كتاب المنية والملل فى شرح كتاب الملل والنحل، اعتنى بتصحيحه توما أرلاند، دار صادر بيروت.

❁ابن النديم (محمد بن إسحاق ت٣٨٥هـ):

٨٣-الفهرست، دار المعرفة بيروت (د.ت).

❁النووى (الإمام محيى الدين أبو زكريا ت٦٧٦هـ):

٨٤- صحيح رياض الصالحين من حديث سيد المرسلين، هذبه وحققه وضبطه أبو أسامة سليم بن عبد بن محمد، غراس للنشر والتوزيع والدعاية والإعلان، الكويت، مكتبة الريان، الجزائر، ١٩٩٧م.

❁ نور الهدى لوشن:

٨٥- مباحث فى علم اللغة ومناهج البحث اللغوى، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، القاهرة، ٢٠٠م.

❁ نوران الجزيرى:

٨٦- قراءة فى علم الكلام، الغائية عند الأشاعرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢م.

❁ النواجى (أشرف ماهر):

٨٧- مصطلحات علم أصول النحو – دراسات وكشاف معجمى- دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.

❁ النسفى (عبد الله بن أحمد بن محمود ت ٧١٠ هـ):

٨٨- مدارك التنزيل وحقائق التأويل (د.ت): مكتبة التفسير وعلوم القرآن مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلى عمان، الأردن، ١٩٩٩م.

❁ نصر حامد أبو زيد:

٨٩- إشكاليت القراءة وآليات التأويل، المركز الثقافى العربى، بيروت، ط٢، ١٩٩٢م.

٩٠- الاتجاه العقلى فى التفسير – دراسة فى قضية المجاز فى القرآن عند المعتزلة، المركز الثقافى العربى، بيروت، الدار البيضاء، ط٣، ١٩٩٦م.

❁ سيبويه (أبوعثمان بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ت ١٨٠هـ):

٩١- الكتاب تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط، ١دار الجيل، بيروت. وكذا طبع عالم الكتب بيروت، ١٩٨٣م.

❁ السيرافى (أبو محمد يوسف بن أبى سعيد ت ٣٦٨هـ):

٩٢- شرح كتاب سيبويه، الجزء الأول:: تحقيق د. رمضان عبد التواب وآخرون، مركز تحقيق التراث، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦م. الجزء الثانى: تحقيق رمضان عبد التواب، مركز تحقيق التراث،الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

❁السيد سابق:

٩٣- العقائد الإسلامية، الفتح للإعلام العربى، القاهرة، ١٩٩٢م.

❁ السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن ت ٩١١هـ):

٩٤- الإتقان فى علوم القرآن، عالم الكتب بيروت، (د.ت).

٩٥- الأشباه والنظائر فى النحو، طبعة حيدر أباد.

٩٦ - الأشباه والنظائر فى النحو، وضع حواشيه غريد الشيخ منشورات محمد على بيضون، دار الكتب العلمية بيروت ط١، ٢٠٠١م.

٩٧- شرح شذور الذهب، فى معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ٢٠٠٢م.

٩٨ - المزهر فى علوم اللغة وأنواعها، تحقيق محمد أحمد جاد المولى وغيره، المكتبة العصرية بيروت ١٩٨٧م.

٩٩- الاقتراح فى علم أصول النحو، تحقيق وتعليق د. أحمد محمد قاسم،ط١، القاهرة، ١٩٧٦م.

❁ سليمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الوهاب(ت ١٢٣٣هـ):

١٠٠- تيسير العزيز الحميد فى شرح كتاب التوحيد، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض، (د.ت).

❁ سميح دغيم:

١٠١- فلسفة القدر فى فكر المعتزلة، دار الفكر اللبنانى، ط ١، ١٩٩١م.

❁ أبى السعود (ابن محمد العمادى ت ٩٥١هـ):

١٠٢- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم، دار إحياء التراث العربى، بيروت (د.ت).

❁ السعيد شنوقة:

١٠٣- التعليل النحوى فى شرح ابن يعيش للمفصل (رسالة ماجستير مخطوط جامعة عنابة ١٩٩٤م.)

❁ سعيد حسن بحيرى:

١٠٤- عالم لغة النص، المفاهيم والاتجاهات، الشركة المصرية العالمية، لنجمان، مصر ١٩٩٧م.

❁ سعيد مراد:

١٠٥-مدرسة البصرة الاعتزالية، مكتبة الأنجلو مصرية، ١٩٩٢م.

❁عادل نويهض:

١٠٦- معجم المفسرين قدم له مفتى الجمهورية اللبنانية حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية، ط٢، ١٩٨٦م.

❁عبد الجبار توامة:

١٠٧- التعدية والتضمين فى الأفعال بالعربية- دراسات وفى النحو العربى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٩٤م.

❁عبد الوهاب خلاف:

١٠٨- علم أصول الفقه، ط٢، الزهراء، الجزائر ١٩٩٣م.

❁عبد الحليم محمود:

١٠٩- التفكير الفلسفى فى الإسلام، دار المعارف مصر، ط٢، (د.ت).

❁ عبد المجيد بن حمد ندا جغراية:

١١٠- المدخل إلى التفسير، مكتبة الزهراء، القاهرة، ط١، ١٩٩٦م.

❁عبد المجيد محمود مطلوب:

١١١- طرق استنباط الأحكام من النصوص، جامعة عين شمس، القاهرة.

❁ عبد السلام المسدى:

١١٢ - العربية والإعراب، مركز النشر الجامعى، تونس، ٢٠٠٣م.

❁عبد الفتاح الحموز:

١١٣- التأويل النحوى فى القرآن الكريم، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٤م.

❁ عبده الراجحى:

١١٤- النحو العربى والدرس الحديث، بحث فى المنهج – دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٩م.

❁العكبرى (أبو الفداء محيى الدين عبد الله ت ٦١٦هـ):

١١٥- التبيان فى إعراب القرآن، تحقيق على محمد البجاوى، دار الجيل بيروت، ط٢ ، ١٩٨٧م.

❁ على سامى النشار:

١١٦- مناهج البحث عند مفكرى الإسلام،دار المعارف،١٩٦١م.

❁ على عبد الفتاح المغربى:

١١٧- الفرق الكلامية الإسلامية – مدخل ودراسة – مكتبة وهبة، القاهرة، ط٢، ١٩٩٥م.

❁ على عبد الواحد وافى:

١١٨- علم اللغة، دار نهضة مصر للطبع والنشر، الفجالة – القاهرة ط٩ مزيدة ومنقحة(د.ت).

❁ ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله ت ٧٦٩هـ):

١١٩- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الفكر، القاهرة، ط١٦، ١٩٧٤م.

❁ ابن فارس (أبو الحسن أحمد):

١٢٠- الصاحبى فى فقه اللغة، تحقيق مصطفى الشويمى، مؤسسة بدران، بيروت، ٣٢٠٠م.

❁ الفهرى (عبد القادر الفاسى):

١٢١- اللسانيات واللغة العربية، دار طوبقال الدار البيضاء / المغرب، ط١، ١٩٨٥م. منشورات عويدات، بيروت، ط١، ١٩٨٦م/ المشرق..

❁ الصبان (محمد بن على ت ١٢٠٦هـ):

١٢٢- حاشية الصبان على شرح الأشمونى (ت ٩٠٠هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، (د.ت).

❁القاضى عبد الجبار (ت ٤١٥ هـ):

١٢٣- شرح الأصول الخمسة، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر ١٩٩٠م.

❁قدامة بن جعفر (ت ٣٢٧هـ):

١٢٤- نقد الشعر، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجى، ط١، مطبعة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٧٨م.

❁القوجى (محمد بن مصطفى):

١٢٥- شرح قواعد الإعراب لابن هشام، دراسة وتحقيق إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر، بيروت، دمشق، ط١، ١٩٩٥م.

❁القوزى (عوض حمد):

١٢٦- المصطلح النحوى نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجرى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ١٩٨٣م.

❁القنوجى (محمد صديق حسن خان ت ١٣٠٧هـ):
١٢٧- عقيدة أهل الأثر، حققه وعلق عليه وخرّج أحاديثه وقدم له د. عاصم بن عبد الله القريونى، دار الإمام مالك، البليدة، الجزائر، ط٢، ١٤١٤هـ.
❁ ابن قيم الجوزية (محمد بن أبى بكر أيوب الزرعى الدمشقى ت ٧٥١هـ):
١٢٨- مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة، اختصره الشيخ محمد بن الموصلى، دار الكتب العلمية، بيروت، (د.ت).
١٢٩- شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، تحقيق محمد بدر الدين، أبو فراس النعسانى الحلبى، دار الفكر بيروت ١٣٩٨هـ.
١٣٠- اجتماع الجيوش الإسلامية على غزو المعطلة والجهمية، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٨٤م.
❁ القرطبى (محمد بن أحمد بن أبى بكر ت ٦٧١هـ):
١٣١- الجامع لأحكام القرآن(المشهور بتفسير القرطبى) تحقيق أحمد عبد العليم البردونى، دار الشعب، القاهرة، ط٢، ١٣٧٢هـ: مكتبة التفسير وعلوم القرآن مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلى، قرص مضغوط، عمان الأردن ١٩٩٩م.
❁ الرازى (محمد بن أبى بكر):
١٣٢- مختار الصحاح، ضبط وتخريج وتعليق د. مصطفى ديب البغا، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ١٩٩٠م.
❁الرازى (فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله ت ٦٠٦هـ):
١٣٣- (مفاتيح الغيب التفسير الكبير)، دار إحياء التراث العربى، بيروت، (د.ت).
١٣٤- القضاء والقدر، ضبط نصه وصححه وعلق عليه محمد المعتصم بالله البغدادى، دار الكتاب العربى، بيروت، ط٢، ١٩٩٤م.
❁ابن رشد (محمد بن أحمد بن محمد بن رشد ت ٥٩٥هـ):

١٣٥- فصل المقال وتقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال، تقديم وتعليق، أبو عمران الشيخ والأستاذ جلول البدوى، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ١٩٨٢م.

❁ الرضـــــــى:

١٣٦- حقائق التأويل، النجف، ١٩٣٦م.

١٣٧- شرح الكافية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، ١٣١٠هـ.

❁الشهرستانى (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم ت ٥٤٨هـ):

١٣٨- الملل والنحل، تحقيق أمير على مهنا وغيره، دار المعرفة بيروت، ١٩٩٥م.

❁ الشوكانى(محمد بن على بن محمد ت ١٢٥٠هـ):

١٣٩- إرشاد الفحول، تحقيق محمد سعيد البدوى أو مصعب، دار الفكر بيروت، ط٢، ١٩٩٢م.

❁ الشيرازى(أبو إسحاق إبراهيم بن على الفيروز أبادى ت ٤٧٦هـ):

١٤٠- التبصرة فى أصول الفقه، شرحه وحققه د. محمد حسن هيتو، دار الفكر، دمشق، ١٩٨٣م.

❁ شرح العقيدة الطحاوية:

١٤١ - المكتب الإسلامى، بيروت ١٣٩١هـ: مكتبة العقائد والملل، قرص مضغوط، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلى، عمان الأردن، ١٩٩٩م.

❁ ابن تيمية (تقى الدين أحمد بن عبد الحليم ت ٧٢٨هـ):

١٤٢- كتب ورسائل ابن تيمية فى التفسير، تحقيق عبد الرحمن محمد قاسم النجدى، مكتبة ابن تيمية:

مكتبة العقائد والملل، مركز التراث لأبحاث الحاسب الآلى، عمان، الأردن، ١٩٩٩م.

١٤٣- أصول التفسير، تحقيق فريال علوان، دار الفكر اللبنانى، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

١٤٤- منهاج السنة النبوية، تحقيق محمود رشاد سالم، مؤسسة قرطبة، ط١، ١٤٠٦هـ.
١٤٥- العقيدة الواسطية، تحقيق محمد بن عبد العزيز بن مانع، الرئاسة العامة لإدارة البحوث والإفتاء الرياض، ط٣، ١٤١٢هـ.
١٤٦- العقيدة الأصفهانية، تحقيق إبراهيم سعدانى، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٥هـ.
❁الترمذى (محمد بن عيسى أبوعيسى ت٢٧٩هـ):
١٤٧- الجامع الصحيح سنن الترمذى، تحقيق أحمد محمد شاكر وآخرون، دار إحياء التراث العربى بيروت (د.ت).
❁ابن خالويه (الحسين بن أحمد، ٣٧٠هـ):
١٤٨- الحجة فى القراءات السبع - تحقيق د.عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤، ١٤٠هـ..
❁ الخياط (أبوالحسين عبد الرحمن بن محمد بن عثمان ت ٣٠٠هـ):
١٤٩- الانتصار والرد على ابن الراوندى الملحد، تقديم ومراجعة محمد حجازى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت).
❁ ابن خلدون (ت٨٠٨هـ):
١٥٠- المقدمة، دار العودة، بيروت، (د.ت).
❁ الذهبى (محمد حسين):
١٥١- التفسير والمفسرون، مكتبة وهبة،القاهرة، ط٤، ١٩٩٨م.
❁الغزالى (أبو حامد ت ٥٠٥هـ):
١٥٢-المقصد الأسنى فى شرح معنى أسماء الله الحسنى، تحقيق بسام عبد الوهاب الجابى، الجفان والجابى، قبرص، ط١ ١٩٨٧م.
❁ الغزى (محمد بن محمد بن محمد ت ١٠٦١هـ):
١٥٣- إتقان ما يحسن من الأخبار الدائرة على الألسن، تحقيق محمد خليل العربى، الفاروق الحديثة، القاهرة، ١٤١٥هـ.

❁ الغرناطى (أبو القاسم محمد بن جزى ت ٧٤١هـ):

١٥٤- تقريب الوصول إلى علم الأصول، دراسة وتحقيق، محمد على فركوس، دار التراث الإسلامى، الجزائر، ط١، ١٩٩٠م.

المراجع المترجمة

❁جولد زيهـــــر:

١٥٥- مذاهب التفسير الإسلامى، ترجمة عبد الحليم النجار، دار اقرأ، بيروت ط ٥، ١٩٩٢م.

❁ دى بـــــور:

١٥٦- تاريخ الفلسفة الإسلامية، نقله إلى العربية وعلق عليه محمد عبد الهادى أبو ريده، دار النهضة العربية، بيروت.

الدوريات والمجلات

- جيرا تروبو:

١٥٤- دائرة المعارف الإسلامية.

- زكية محمد راشد:

١٥٥- نشأة النحو عند السريان وتاريخ نحاتهم، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، ج ١/ ٢١٥. المطبعة الجديدة، مادة [نحو]مجلد ٧.

- المستشرق مركس [A.Merxe]:

١٥٦- تاريخ فن النحو، مجلة [لزيق سيتوس: leyzig- sytos ١٩٨٩م.

- منخر عياشى:

١٥٧-النظرية التوليدية ومناهج البحث عند شومسكى، مجلة الفكر العربى المعاصر – عدد ممتاز - مركز الإنماء، القومى، بيروت، العدد١٩٨٦، ٤٠م.

- عبد الرحمن الحاج صالح:

١٥٨- النحو العربى ومنطق أرسطو، مجلة الآداب والعوم الإنسانية، جامعة الجزائر، ١٩٧٢م.

●عصام نور الدين:
١٥٩ -نشأة النحو العربى، مجلة دراسات عربية عدد٥، مارس ١٩٨٨م.
●العرافى جمال:
١٥٦ - المنطق الأرسطى والنحو العربى، باريس ١٩٨٣م.
● مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة، ج١ / ١٨٠.